الأمم المتحدة
S/PV.5459
مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

الجلسة **٥٤٥٩**

الأربعاء، ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيسة:	السيدة لوي	(الدانمرك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كوزمن
	الأرجنتين	السيد غارسيا موريتان
	بيرو	السيدة زانيلي
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد ماهيغا
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد غوان جيان
	غانا	نانا إفاه — أبنتنغ
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة أولسن
	اليابان	السيد كيتاوكا
	اليونان	السيدة تيلاليان

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

06-38718 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل السودان يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في النظر في بند جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة الممثل إلى المشاركة في النظر في هذا البند بدون أن يكون له الحق في التصويت، عملا بأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيسة، شغل السيد مانيس (السودان) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد لويس مورينو - أوكامبو، المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية.

تقرر ذلك.

أدعو السيد لويس مورينو - أوكامبو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في بند جدول الأعمال. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد لويس مورينو - أوكامبو، المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية، وأعطيه الكلمة.

السيد مورينو - أوكامبو (تكلم بالانكليزية): أرحب بإعطائي هذه الفرصة لأُبلغ المجلس بالمستجدات المتعلقة بالأنشطة التي اضطلع بها مكتبي منذ تقريري الأخير في كانون الأول/ديسمبر.

باتخاذ القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، أكد المجلس على أن العدالة والمساءلة هامتان لتحقيق سلام وأمن دائمين في دارفور. وهذا الموقف يعززه القرار ١٦٧٤ (٢٠٠٦) الذي يخلص إلى أن منع اندلاع الصراعات المسلحة يقتضي نهجا شاملا، وأن القضاء على الإفلات من العقاب عن طريق الآليات الوطنية والدولية المناسبة ضروري لكفالة عدم تكرار الاعتداءات.

إن مكتبي ملتزم بالإسهام في هذا النهج الشامل عن طريق التحقيق في الجرائم ومحاكمة مرتكبيها، وهي الجرائم التي يشملها السلطان القضائي للمحكمة الجنائية الدولية. وسوف ينتقي مكتبي في الوقت المناسب أولئك الذين سيحاكمون على أساس الأدلة المستجمعة، وسيتقدم باستنتاجاته إلى القضاة. والقضاة سوف يتخذون القرار النهائي بشأن الذين ستجري محاكمتهم في محكمتنا. ووفقا لقواعدنا وسياساتنا، سوف لن نتقدم باستنتاجاتنا إلا بعد أن نستجمع الأدلة الشاملة والثابتة المتعلقة بالأفراد المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في دارفور، وبعد أن تجري تحليلا مستفيضا لقضايانا. وهذا سيضمن الإنصاف والسرعة في إجراء المحاكمات.

ونظرا لسعة نطاق الجرائم المدعى ارتكابها في دارفور والتعقيد المرتبط بتحديد هوية الأفراد الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن تلك الجرائم، فإن مكتبي يتوقع

التحقيق والمحاكمة لقضايا متعاقبة بدلا من قضية واحدة تتعلق بالحالة في دارفور ككل.

إن خطورة الجرائم ستكون محورا لاختيار القضايا. وينظر مكتبي في عوامل مثل حجم وطبيعة الجرائم، بالإضافة إلى أثر تحقيقات ومحاكمات المحكمة الجنائية الدولية لمنع وقوع المزيد من الجرائم. وفي سياق دارفور، سيتم توجيه اهتمام خاص للتحقيق في جرائم تؤثر حاليا على حياة وسلامة مليونين من النازحين في المنطقة، وذلك سعيا إلى تحسين ظروف المساعدات الإنسانية وحماية الضحايا من التعرض لمزيد من الهجمات. ويحتاج المكتب إلى جمع معلومات كافية عن تلك الجرائم للوفاء بمعايير الأدلة المكرسة في النظام الأساسي للمحكمة.

ويجمع مكتبي كل المعلومات المتاحة خارج دارفور، وهو يحرز تقدما في عمله على الرغم من العقبات الكبيرة. وأود التأكيد، مع ذلك، على أننا ندخل مرحلة جديدة حيث سيكون التعاون غير المشروط أساسيا لإكمال التحقيق بسرعة وتحديد الأفراد الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن الجرائم التي اقترفت في دارفور. وستتوقف السرعة في عملنا على مدى التعاون الذي سنتلقاه.

إن التعاون الكامل من حكومة السودان والأطراف الأخرى في الصراع سيكون حيويا بطبيعة الحال. وفضلا عن ذلك، فإن تعاون المنظمات التي لها وجود كبير في الميدان، كالاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، أمر أساسي وسيبقى كذلك في المستقبل.

وفي تقاريري السابقة إلى المجلس، ألقيت الضوء على التقدم البطيء في التعاون بين بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وبين مكتبي. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، دخلنا في حوار في عدد من المناسبات مع البعثة ومع الاتحاد الأفريقي بهدف تنشيط التعاون. وعرضنا تقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي حول أنشطتنا وأهمية تعزيز الجهود المشتركة لضمان العدالة والمساءلة. كما التقى ممثلون من مكتبي مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الخرطوم وقدموا طلبا مفصلا للحصول على معلومات متصلة بالتحقيق.

وأود أن أرحب ببيان مجلس السلام والأمن الأخير الصادر في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦، الذي أيد التعاون بين الاتحاد الأفريقي والمحكمة في دارفور. كما أنني تلقيت تأكيدات خطية من السفير كوناري والسفير كينغيبي على التزام الاتحاد الأفريقي بالتعاون التام مع المحكمة الجنائية الدولية وتصميم الاتحاد الأفريقي على المساعدة في مكافحة الإفلات من العقاب. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تلقيت دعوة لتقديم إحاطة إعلامية أمام مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في المستقبل القريب حول التقدم المحرز في سياق تنفيذ القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥). ويشكل ذلك مؤشرا على أن التعاون سيبدأ الآن. ومن الأهمية بمكان التأكيد مجددا على أن مساعدة الاتحاد الأفريقي تبقى عنصرا أساسيا في التقدم في النواحي الرئيسية للتحقيق.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أبلغ مكتب المدعي العام مجلس الأمن بأن سلسلة من طلبات التعاون قدمت إلى حكومة السودان. وقد تضمنت طلبا للقيام بزيارة إلى السودان لتقييم الإجراءات الوطنية المتعلقة بدارفور، وطلبا آخر لإجراء مقابلات مع عدد من المسؤولين الذين حددهم مكتبي. وبحكم مواقع ووظائف وخبرات هؤلاء المسؤولين يمكن أن يقدموا معلومات عن الأحداث في دارفور، وأنشطة كل أطراف الصراع، والطريقة التي سعت فيها حكومة السودان للتصدي للوضع.

وعملا بالطلب الأول بشأن تقييم الإجراءات الوطنية، قام وفد من مكتب المدعي العام بزيارة السودان في

شباط/فبراير ٢٠٠٦ لعقد اجتماعات عديدة مع القضاة، والمدعين، وممثلي الشرطة وغيرهم من ممثلي الإدارات الحكومية. وتعاونت حكومة السودان مع المكتب في إتاحة الوصول إلى المسؤولين الذين طلبنا الاجتماع معهم، وتم تسجيل المقابلات تسجيلا مصورا رسميا. وبالإضافة إلى المقابلات مع المسؤولين الذين طلب المكتب مقابلتهم، سهلت الحكومة عقد اجتماعات مع محافظ جنوب دارفور ومع ممثلي اللجنة المعنية بترسيم طرق تنقل البدو الرحل، الأمر الذي وفر معلومات إضافية عن دارفور.

وخلال هذه المهمة وعلى مدة الفترة المشمولة بهذا التقرير، جمع المكتب قدرا كبيرا من المعلومات التي تحدد ما إذا كانت حكومة السودان قد تعاملت، أو تتعامل، مع القضايا التي قد يختارها مكتبي للمحاكمة. وقدمت حكومة السودان كذلك قدرا كبيرا من المعلومات المتصلة بسير آليات المصالحة القبلية التقليدية في دارفور. وهذه لا تشكل إجراءات جنائية بحد ذاتها من حيث تقييم مقبولية القضايا أمام المحكمة الجنائية الدولية، ولكنها جزء هام من نسيج عملية المصالحة في دارفور، كما أقر بذلك القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥).

وقد أبرز مكتب المدعي العام في التقارير السابقة حقيقة أن تقييم المقبولية يقوم على أساس تقييم كل قضية بعينها، ولا يعد حكما على نظام العدالة في السودان ككل. وعندما أقوم بتحديد القضايا للمحاكمة، سيتعين علي أن أحدد ما إذا كانت السلطات الوطنية قد قامت أو تقوم بإجراءات وطنية حقيقية في ما يتصل بتلك القضايا أو أنها لم تقم ولا تقوم بذلك.

وجلي أن السلطات الوطنية تواجه تحديات كبيرة في مجال القيام بإجراءات جنائية فعالة في دارفور. وما زالت المحاكم الخاصة غير سهل الوصول إليها، حيث يقوم القضاة بمهمات أخرى في الخرطوم في انتظار بدء المحاكمات في دارفور. ومن العوامل الأخرى التي تعيق التقدم محدودية الموارد والخبرة التخصصية، والاعتماد على الهياكل الأساسية القائمة للتحقيقات. وقد بذلت حكومة السودان بعض الجهود لتصحيح جوانب هذا الخلل، ولكن هذه الجهود تعرضت للقيود، كما بلغنا، بسبب هشاشة الوضع الأمني في الميدان.

إن العديد من آليات التحقيق تعمل استجابة للشكاوى، ولكن هناك إحجام أو عدم قدرة من جانب الشهود والضحايا على القيام بتقديم الشكاوى، وتوجد في بعض الحالات ادعاءات بشأن عمليات ترهيب وتحرش ضد مقدمي الشكاوى. ويتصل ذلك بصفة خاصة بالادعاء في سياق حالات الاغتصاب. إن عدم وجود أي نظام لحماية الشهود يلغي الحوافز لتقديم الشكاوى ويشكل عقبة خطيرة أمام إدارة إجراءات جنائية وطنية فعالة.

وعلى أساس التقييم الحالي، لا يبدو أن السلطات الوطنية قد حققت في قضايا أو أحالتها إلى المحاكمة، أو أنها تفعل ذلك آنيا، بالنسبة لقضايا هي الآن محور لاهتمامنا أو ستكون كذلك، بحيث تصبح هذه القضايا غير مقبولة أمام المحكمة الجنائية الدولية. ونود أن نشدد هنا على ما أشرنا إليه في التقارير السابقة، وهو أن هذا التقييم مستمر وأن القرار النهائي بذلك سيتخذ عندما يتم اختيار القضايا المحددة للمحاكمة. وسيتطلب ذلك استمرار التعاون من جانب حكومة السودان في إتاحة الوصول إلى الإجراءات، والمسؤولين، والمؤسسات، بما في ذلك في دارفور.

بخصوص طلب إجراء مقابلات أخرى ترتبط بالأنشطة التي تمت في دارفور، أبلغت في كانون الأول/ديسمبر بأننا اتفقنا مع السلطات السودانية على أنه

عند إعداد المقابلات، ستتعاون وزارة الدفاع في صياغة تقرير شامل وتقديمه مسبقا بشأن المسائل التي حددها مكتبي.

وفي بداية أيار/مايو ٢٠٠٦، قدمت حكومة السودان تقريرا خطيا استجابة لأسئلة طرحها مكتبي. ويضم هذا التقرير معلومات عن مختلف مراحل الصراع من منظور الحكومة بشأن مسائل ترتبط بالهياكل العسكرية والأمنية العاملة في دارفور، وأنشطة الأطراف الأخرى في الصراع، والنظام القانوني الذي يحكم إدارة العمليات العسكرية. واستكمل التقرير الخطي بتبادل شفوي للآراء تم في اجتماع عقد بين ممثلين عن مكتبي وضباط عسكريين في الخرطوم، الأسبوع الماضي.

لم تجر بعد المقابلات المطلوبة التي كان من المقرر أن تشكل متابعة للتقرير. لكن حكومة السودان وافقت مؤخرا على أن يشرع في إجراء المقابلات في آب/أغسطس ٢٠٠٦. وتكتسي هذه المقابلات أهمية قصوى للتوصل إلى رواية شاملة وكاملة للأحداث التي وقعت في دارفور منذ تموز/يوليه ٢٠٠٢. ووفقا لنظام روما الأساسي، لا ينبغي علينا إجراء تحقيق في الظروف المحددة للجرم فحسب، بل في الظروف المخففة أيضا. وبما أن مكتبي يجري تحقيقا من خارج السودان، من المهم جدا الوصول إلى جميع الأطراف في الصراع للسماح لنا بأن نختبر مختلف الروايات والمزاعم بشأن الجرائم ونثبتها بشكل تام.

وبالإضافة إلى الواجب الأخلاقي، فإن مكتبي يلتزم وفقا للقانون بحماية الضحايا والشهود، ومازال غياب نظام فعال ومستدام لحمايتهم يعرقل إجراء تحقيق ناجع في دارفور. لهذا استمرت أنشطة مكتبي للتحقيق في عدد من البلدان خارج دارفور، بما فيها تشاد حتى نيسان/أبريل ٢٠٠٦، عندما تم تعليق أنشطتنا نتيجة لوقوع اشتباكات بين قوات الحكومة وقوات المتمردين، ومن المتوقع أن تُستأنف العمليات قريبا.

لقد قام المكتب بجمع حجم كبير من المعلومات والأدلة بشأن الجرائم التي اقتُرفت في دارفور، وللمحكمة الجنائية الدولية الحق في محاكمة الجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، والإبادة الجماعية. وأفاد العديد من المزاعم أن بعض المجموعات التي شاركت في ارتكاب جرائم في دارفور، فعلت ذلك بنية محددة للإبادة الجماعية، وما زالت هذه المسألة موضوع تحقيق. لم استخلص أية نتائج بشأن طبيعة الجرائم، ولن أقوم بذلك، حتى استكمال إجراء تحقيق كامل ومحايد.

ويواجه التحقيق تحديا هاما يكمن في تحديد الأشخاص الذين يتحملون مسؤولية أكبر عن معظم الجرائم الخطيرة في دارفور، ويزيد تعقيد الصراع في دارفور من صعوبة هذا التحدي، لأنه يشمل عددا كبيرا من الأطراف، ويتفاوت بمرور الوقت وباختلاف الولايات والمواقع. وكما تمت الإشارة إلى ذلك في التقارير السابقة، فإن القائمة التي تتضمن ٥١ اسما والتي قدمتها اللجنة الدولية للتحقيق بشأن دارفور غير ملزمة لمكتبي بطبيعة الحال، وسأحتفظ بسريتها.

لقد تابع مكتبي تطورات عمل لجنة الجزاءات التابعة للأمم المتحدة، ووضع أسماء الأشخاص على القوائم لغرض فرض الجزاءات عليهم. لا ترتبط هذه القائمة بأي شكل من الأشكال بمسلسل تحديد هوية أفراد قد تتم إحالتهم على المحكمة الجنائية الدولية، ومن المهم التشديد على أن لكل من لجنة الجزاءات والمحكمة الجنائية الدولية ولايتها الخاصة وأنشطتها المميزة.

لن يقدم مكتبي أية أدلة، ولن يحدد هوية مشتبه فيهم لوسائط الإعلام أو مؤسسات أخرى. نحن هيئة مستقلة

ملتزمة بنظام روما الأساسي والقواعد الإجرائية القانونية، بما في ذلك المعايير الخاصة بالأدلة. وأفضل مساهمة للمحكمة الجنائية الدولية في حل حقيقي ودائم لأزمة دارفور هي الوفاء بولايتها القضائية وفقا لتلك القواعد والمعايير.

وسيقوم مكتبي في الوقت المناسب بتحديد هوية من سيحاكم على أساس الأدلة التي تم جمعها وتقديم نتائجه إلى القضاة.

إن المحكمة الجنائية الدولية آلية دولية مكملة لإقرار العدالة بشأن أكثر الجرائم الدولية خطورة. وتحرص المحكمة الجنائية الدولية على إقرار العدالة بصورة ناجعة لصالح ضحايا الجرائم في دارفور. ويمكن تحقيق ذلك إما على المستوى الوطني، حيث تكون السلطات المحلية راغبة بشكل حقيقي في محاكمة أكثر الأشخاص مسؤولية عن أشد الجرائم خطورة وقادرة على ذلك، أو من خلال المحكمة الجنائية الدولية، أو عن طريقهما معا. وفي المرحلة المقبلة، سيسعى مكتبي لاستكمال التحقيق في أول دعوى، وسيواصل، بشكل مطرد ، تقييم شروط قبول دعاوى منتقاة.

لقد شددت طوال هذا العرض على ضرورة التعاون لضمان المساءلة ليس عن الجرائم الماضية فحسب، بل عن الجرائم الراهنة أيضا، بموجب اختصاص المحكمة، التي ما زالت تؤثر على السكان النازحين في دارفور. وينبغي أن تسهم جهودنا لإقرار العدالة في حمايتهم والحيلولة دون وقوع جرائم أخرى. نحن بحاجة إلى المزيد من المعلومات عن المجموعات التي ما زالت تهاجم السكان النازحين، وتعرقل وصولهم إلى المساعدة الإنسانية.

إننا نلجأ إلى هذا المجلس لمساعدتنا في الحصول على مثل هذا النوع من التعاون الضروري لتنفيذ القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥).

الرئيسة: (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد مانيس (السودان): السيدة الرئيسة، يطيب لي أن أخاطبكم اليوم، وقد عادت بعثة مجلس الأمن للتو من زيارة تاريخية هامة إلى بلادي، أحسب أنها قد أتاحت لكم فرصة طيبة للوقوف على حقيقة الأوضاع على الأرض في دارفور، وفي السودان بصورة عامة، حيث تلمست البعثة عن قرب جذور الأزمة ومسبباتها، ووقفت على أبعادها الداخلية والخارجية، سيما وأن الزيارة قد جاءت عقب التوقيع على اتفاقية دارفور للسلام والتي – كما تعلمون – تم التوصل إليها بعد مخاض صعب في الخامس من أيار/مايو الماضي.

بينما نستمع اليوم إلى تقرير المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، الذي عكس أوجها بارزة للتعاون القائم مع حكومة السودان، لا بد أن نؤكد أن السودان ظل ينظر إلى جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بأزمة دارفور باعتبارها صادرة عن الأمم المتحدة التي نحن عضو ملتزم وفاعل فيها. ومن هذا المبدأ، كان التزامنا بالتعاون وفقا لمقتضيات هذه القرارات.

وفيما يتعلق بموضوع جلسة اليوم، لا بد أن نشير إلى أنه منذ أن أصدر المجلس القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) تجاوبت حكومة السودان مع هذا القرار، وبدأت مشاوراتها مع المدعي العام ومعاونيه، بما في ذلك زيارات قام بها معاونو المدعي العام إلى السودان. ونعتقد أن ذلك التواصل والتعاون قد ترتبت عليهما عدة نتائج إيجابية نشير منها على سبيل المثال إلى ما يلي

وقف المدعي العام بصورة مباشرة على تاريخ القضاء السوداني واستقلاله وقدرة الأجهزة العدلية والقضائية على إقامة العدل.

تعرف المدعي العام على أسباب تدهور الأوضاع في دارفور والانفلات الأمني الذي أدى إلى القضاء على مراكز الشرطة وما صاحب ذلك من مواجهات بين القبائل وتدخل العوامل السياسية في تصعيد الأوضاع، وما نتج عن كل ذلك من مخالفات واسعة يعلمها الجميع.

تقوم أجهزة الشرطة والنيابة بملاحقة مرتكبي تلك الجرائم. وقد تعرف المدعي العام على العديد من القضايا التي تم البت فيها والبلاغات التي تجري متابعتها، حيث جرى تعيين مدع خاص بدارفور لهذه القضايا، وأنشئت محاكم خاصة أصدرت العديد من الأحكام في جرائم محددة، تراوحت بين الإعدام والسجن المؤبد.

أتيحت كذلك للمدعي العام فرصة التعرف على كيفية معالجة الإشكالات الأمنية والقبلية.

واستمرارا لتعاون الحكومة مع المدعي العام، أتاحت له فرصة توجيه أسئلة إلى القوات المسلحة، وتمت الإجابة على تلك الأسئلة. وقد زار السودان في الأيام الماضية وفد من مكتب المدعي العام بحثا عن المزيد من التفاصيل حول الردود الواردة من القوات المسلحة السودانية.

خلال زيارات مكتب المدعي العام إلى السودان أتيحت لمعاوني المدعي العام فرصة اللقاء بثلاث عشرة جهة تعمل في القضاء والنيابة، وبالقضاة المعنيين بما يجري في دارفور والقضاة الذين قاموا، بتكليف من الحكومة، بمتابعة قضايا تقدير الخسائر التي نجمت عن الأحداث وتضرر منها عشرات الآلاف من المواطنين، والإجراءات التي اتخذتها الحكومة، بما في ذلك التعويض.

استمع المدعي العام كذلك لإفادات من اللجنة الوطنية للتحقيق والتوصيات التي توصلت إليها. وتعرف على الإجراءات التي اتخذتها وزارتا العدل والداخلية في ملاحقة المتهمين بالأحداث التي جرت في دارفور، كما قابل المسؤولين في بعض ولايات دارفور للإطلاع على الحالة العامة ومعرفة رأيهم حول كيفية ملاحقة المتهمين وإقامة العدل ورتق النسيج الاجتماعي.

إن الذي لا خلاف عليه هو أن التسوية السياسية هي أم الحلول ومفتاح الاستقرار والعدالة والسلم المستدام في دارفور. ولعلنا وبعد أن تم التوقيع على اتفاق السلام في دارفور تحت رعاية الاتحاد الأفريقي وبمشاركة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي والعديد من الشركاء، أصبح لدينا الآن جسر للعبور إلى الأمن والاستقرار. غير أن هذا الاتفاق، كما تعلمون تَحفّه تحديات جمة أبرزها وجود جماعات تحمل السلاح بقيت خارج إطار السلام، علاوة على أن الاتفاق نفسه عرضة للشكوك من بعض الفئات في دارفور، الأمر الذي يتطلب بث الثقة وإشاعة روح التسويات والمصالحات بين مكونات المجتمع الدارفوري.

إن اتفاق السلام في دارفور عالج، بصورة مفصلة، كل معطيات قضية دارفور. وتسعى بهمة الأطراف الموقعة لتنفيذ الالتزامات المترتبة عليه ولن يكتب لهذا الجهد النجاح إلا إذا صاحبته جهود على مستوى القاعدة الشعبية التي تتسم بشدة التعصب القبلي، وذلك عبر تنشيط وتفعيل الآليات التقليدية لفض النزاعات وإقامة المصالحات، التي يحفل بها تاريخ دارفور، وهو عرف شائع في أفريقيا وفي دارفور بصورة خاصة. فرتق النسيج الاجتماعي القائم على المصالحات والعفو والتراضي بين مختلف قبائل دارفور أمر ضروري، بل وأساسي، لتثبيت واستدامة السلام في دارفور وهو جهد نأمل أن يحظى بدعم وتشجيع الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، كما جاء في الفقرة ٥ من القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥).

ستواصل حكومة السودان مساعيها لتحقيق العدالة عبر المحاكم والآليات الخاصة المشكلة في دارفور لإنهاء حالة الإفلات من العقاب، ومحاسبة كل من تثبت إدانته بارتكاب الجرائم ذات الصلة بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. من ناحية أخرى، بين أيدينا الآن اتفاق وليد يتطلب الرعاية الحكيمة والدقة في تناول مقومات إنفاذه حتى يتحول السلام إلى واقع ملموس بين القبائل، الأمر الذي يتطلب تبني منهج متوازن يجمع بين تحقيق العدالة وترسيخ السلام، بحيث تتفاعل العدالة مع عنصري التراضي والعفو فيأتي التعايش السلمي تلقائيا سلسا بين القبائل فتتجاوز بذلك مرارات الماضي. ولعل إفساح المجال لمثل هذه القيم والأعراف الاجتماعية هو ضرورة المرحلة، لأن السلام والاستقرار لا بد أن يكونا إرادة شعبية قبل أن يكونا اتفاقيات على الورق. ومن هذا المنطلق فإننا نرى أن الظروف والمعطيات السياسية والأمنية والاجتماعية التي تمر بها دارفور الآن تتطلب من المجلس أن يدعم جهود الحوار الدارفوري، حتى تتحقق مقاصد التعايش السلمي بالكيفية التي أشرت إليها أعلاه، وهي بلا شك أقصر الطرق للتعايش واستدامة العدالة والسلام.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى عقد جلسة سرية بعد رفع هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.